معضلة الهوية الثقافية للاجئين السوريين في تركيا، وآليات تفعيل سياسات الدمج الإجتماعي.

The dilemma of the cultural identity of the Syrian refugees in Turkey, and the mechanisms for activating social integration policies.

أ.محفوظ عيس، باحث دكتوراه، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس-الجزائر

ملخص: لقد طرحت قضايا اللجوء في تركيا للمواطنين السوريين هربا من الحرب وتداعياتها، عديد التحديات الاجتماعية والثقافية، بحيث أصبح الحديث عن وجود معضلة الهوية الثقافية والاجتماعية، من منطلق تأزم واقع اللاجئين السوريين في البحث عن مقومات البقاء والعيش الكريم، ومحاولة بناء هوية مشتركة لتحقيق الإنسجام الإجتماعي والتواصل الثقافي والحضاري مع المجتمع التركي.

الكلمات المفتاحية: المجتمع التركي، اللاجئين السوريين، معضلة الهوية الثقافية.

Abstract: The issue of asylum in Turkey has been presented to the Syrian citizens to escape the war and its aftermath, the many social and cultural challenges, so that the talk about the existence of the dilemma of cultural and social identity has become a reality in the search for survival and decent living Cultural relations with Turkish society.

Key words: Turkish society, Syrian refugees, the dilemma of cultural identity.

مقدمة:

تعتبر أزمة اللاجئين السوريين من أسوء الأزمات الإنسانية التي عرفها العالم المعاصر، إذ نتج عن الحرب الأهلية التي تعرفها سوريا منذ 2011 إلى اليوم، نزوح داخلي وتهجير خارجي قسري للسكان، إلى دول الجوار الإقليمي السوري، فكان لتركيا أكبر حصة في استضافة اللاجئين السوريين بحكم قواسم حدود الجغرافيا، والبيئة الاجتماعية التي على أساسها بنيت تركيبة المجتمع التركي، وقد شكل التدفق البشري للشعب السوري على الحدود التركية – السورية، طلبا للجوء وهربا من الحرب وتداعياتها،عديد التحديات الاجتماعية والثقافية، التي فرضت على اللاجئ السوري ضرورة التأقلم مع الظروف الجديدة في البلد المستقبل له، من خلال العمل على تجاوز معيقات الدمج الاجتماعي في المجتمع التركي، وهذا انطلاقا من السعي إلى إيجاد تفعيل أدوات التعايش والانسجام الاجتماعي، في صياغة القواسم الاجتماعية المشتركة، والتي تعبر عن الهوية الثقافية والاجتماعية للفرد السوري في محاولة انخراطه في المجتمع التركي، وتحقيق كرامته في العيش الكريم.

بالتالي نحاول دراسة مختلف التحديات الاجتماعية والثقافية التي تعيق الاندماج الاجتماعي للاجئ السوري في المجتمع التركي، ثم نتطرق إلى الخصائص البيئة الاجتماعية في تركيب المجتمع السوري والمجتمع التركي، والتي تبرز من خلالها القواسم المشتركة في بناء الهوية الثقافية لكلا المجتمعيين، ثم تناول أبرز أدوات الدمج الاجتماعي التي تبنتها الحكومة التركية في تعاملها مع اللاجئين السورين لتخفيف من معاناتهم، وتعزيز انتمائهم الثقافي والاجتماعي داخل المجتمع التركي.

مشكلة البحث:

إن الحرب الأهلية التي تعرفها سوريا منذ عام 2011 قد أنتجت عديد الأزمات الإنسانية ومنها أزمة اللجوء والهجرة القسرية، وكدراسة حالة أخذنا حالة اللاجئ السوري في المجتمع التركي، بحكم القول في وجود إرث تاريخي وحضاري في العيش المشترك بين المجتمعيين السوري والتركي، ومع ذلك نلحظ بروز معضلة التكييف الإجتماعي واستعصاء تشكل هوية ثقافية موحدة تمكن اللاجئ السوري من الإنسجام الإجتماعي وعدم إعتباره عنصر دخيل ومصدر لعدم الإستقرار الأمني والاجتماعي، الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما هي أبعاد معضلة الهوية الثقافية للاجئين السوريين في تركيا، وآليات تفعيل سياسات الدمج الاجتماعي لهم؟.

هذا التساؤل البحثي يتفرع إلى أسئلة فرعية هي كالتالي:

- ما هي أبرز التحديات الاجتماعية والثقافية للاجئين السوريين في تركيا؟.
- ما هي مظاهر أزمة الهوية الثقافية في صفوف اللاجئين السورين؟.
- ما هي مقومات الهوية الثقافية في إدماج اللاجئين السورين؟.

للفهم وتفسير الظاهرة المدروسة سينطلق البحث من الفرضية البحثية التالية:

- لقد نتج عن أزمة اللاجئين السوريين في تركيا عديد التحديات الاجتماعية والثقافية، التي أعاقت الدمج الاجتماعي للاجئ السوري في المجتمع التركي.

أهداف الدراسة:

- تشخيص واقع اللاجئين السورين في تركيا.
- كشف طبيعة الخصوصيات الثقافية والحضارية للمجتمع التركي والسوري.
- معرفة جوانب أزمة الهوية الثقافية للاجئين السوريين في تركيا.
- معرفة سياسات الحكومة التركية في الدمج الاجتماعي للاجئين السوريين.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة أنها تحاول كشف معاناة اللاجئين السوريين في تركيا، ومعرفة طبيعة التحديات الاجتماعية والثقافية التي تعيق تحقيق الانسجام الاجتماعي في المجتمع التركي، من خلال دراسة جوانب التقاطع الهوياتي للمجتمع السوري والمجتمع التركي، كمرتكزات وقواسم مشتركة في بناء الهوية الثقافية، وسبل البحث عن آليات تفعيل سياسات الدمج الاجتماعي في خلق هوية ثقافية مشتركة.

المحور الأول. التحديات الاجتماعية والثقافية للاجئين السورين في تركيا

نشرت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة تقريرها السنوي في 20 جوان 2016 المصادف لليوم العلمي للاجئين، وبينت أن هجرات الشعوب وصلت إلى مستوى قياسي لا مثيل له ففي نهاية 2015، وصل عدد المهجريين قسرا عبر العالم إلى 65,3 مليون شخص، وذكرت المفوضية أن الصراع في سوريا قد فاقم من ارتفاع عدد اللاجئين والاحتياجات الإنسانية لهم عبر العالم، بحيث تسببت الحرب في سوريا في أكبر أزمة لاجئين في التاريخ الحديث وأجبرت الملايين من المدنيين على الهجرة بسبب اشتداد جرائم الحرب واستمرارها على الأرض السورية، وتفاقمت الأزمة إلى أعلى مسوياتها معلنة كارثة إنسانية تجاوزت كل التوقعات، خاصة في ظل غياب أفق للحل السياسي لصراع، وتواطؤ قوى المجتمع الدولي مع الأطراف المتصارعة لإطالة عمر الصراع، فحسب المفوضية فإن أكثر من نصف عدد سكان سوريا فروا من البلاد منذ بداية الاضطرابات السياسية والأمنية عام 2011، وأن أكثر من 12 مليون نزحوا داخل سوريا، وأن 4,7 مليون سوري هجروا قسرا نحو الخارج، ووفق إحصائيات عامة للمرصد السوري لحقوق الإنسان فإن 465 ألف سوري قتلوا خلال ستة أعوام من الحرب الأهلية السورية، وأكثر من 14 مليون جرحوا وشردوا، وليس هذا فحسب فقد برزت عديد التداعيات للأزمة السورية على دول الجوار الإقليمي السوري، فحسب تقديرات المفوضية، فإن عدد السوريين الذين لجئوا إلى تركيا هو 2,8 مليون شخص، فتركيا هي البلد الذي يستقبل أكبر عدد من اللاجئين السوريين على أراضيه(فاطمة أودينة، 2017، ص111).

لقد كان لوجود اللاجئين في الدول المستقبلة منها تركيا، قد فرض متطلبات كبيرة على قطاعات الخدمات العامة تفوق طاقتها، بحيث سبب وجود اللاجئين عديد التحديات الاجتماعية والثقافية، كالازدحام في المدارس والمستشفيات، علاوة على ذلك، ارتفاع الإيجار ومستويات البطالة، فتكون أوضاع اللاجئين سيئة نتيجة افتقاد القطاعات العامة إلى الموارد المطلوبة، وعجز في الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من مواكبة هذه الحاجات، كما قد تظهر توترات مباشرة بين السكان المحليين واللاجئين السوريين، ما يخلق مخاوف على مستوى الأمن والترابط الاجتماعي(شيلي كالبرتسون، لؤي كونستانت، 2015، ص9).

انطلاقا من واقع اللاجئين المهجريين قسرا من سوريا نحو دول الجوار الإقليمي ومنها تركيا، يبرز جليا حجم التحديات الاجتماعية التي يفرضها هؤلاء اللاجئين على المجتمع المحلي التركي، بحيث أصبحت هناك مزاحمة وصراع غير معلن بين فئات المجتمع التركي واللاجئين السوريين، حول الخدمات الاجتماعية والثقافية والتعليمية التي تقدمها الحكومة التركية لهؤلاء من منطلق إنساني، وفي مقابل ارتفاع مستويات البطالة والجهل والأمية ، والأوبئة والأمراض وسوء المعيشة للاجئين السوريين، فوجدت الحكومة التركية نفسها محاصرة بين تلبية مطالب شعبها، أو الإستجابة الإنسانية لأزمة اللجوء.

أ-أوضاع اللاجئين السوريين في مخيمات اللجوء التركية:

على الرغم من أن تركيا وقعت اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين فإنها الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق ما تسميه " القيد الجغرافي" ، الذي لا يسمح إلا بقبول طالبي اللجوء الأوروبيين،

وبذلك فإن اللاجئين السوريين في تركيا غير مشمولين بالحماية حسب اتفاقية 1951 وبرتوكول 1967، وإنما ضيوف تقوم الحكومة التركية بمد يد العون لهم، وقد تم توزيع اللاجئين السوريين إلى 13 معسكر، وهي: مخيم أوفه، مخيم كلس، مخيم غازي عنتاب، مخيم قرمان مرعش، مخيم الإصلاحية، مخيم بخشين 1، مخيم بخشين 2، مخيم بيلاداغى 1، مخيم بيلاداغى 2، مخيم النتوز، مخيم العثمانية، مخيم كوفتشي، مخيم إدي يمان، هذه المعسكرات منتشرة في منطقة جنوب تركيا، وتختلف طبيعة كل معسكر حسب المنطقة الجغرافية أو الخدمات والرعاية الصحية والتعليمية، اضافة لنوعية اللاجئين في هذه المعسكرات، فمنها ما يقع في مناطق جبلية وأخرى تقع في مناطق صحراوية، وهناك ثلاث مخيمات جديدة، ولكن داخل الأراضي السورية، يمكن أن تعبر في مناطق الحرم الحدودي بين تركيا وسوريا من الطرف الشمالي الغربي بالقرب من معبر باب الهوى وكل من قرية أطمة وقاح الحدوديتان، تبرز أوضاع اللاجئين السوريين في هذه المعسكرات(حيدر عطارد، جاك جراح وآخرون، د س ن، ص47):

الشرائح الاجتماعية: بالنسبة للأشخاص الذين يعيشون في المخيمات جلهم من منطقة ريف حلب ومحافظة إدلب وريف اللاذقية وهم من الطبقات الاجتماعية البسيطة والفقيرة، ونادرا المتوسطة من المزارعين والعمال الذين هربوا من العنف والوضع الاقتصادي، باحثين عن الآمان وتأمين الأكل والمشرب والمرقد، وكل من يتوفر لديه أجرة بيت لا يسكن المخيم، ويستأجر منزل ويقوم بالحصول على المساعدات والإغاثة التي توزع على الناس في المخيمات، أو البلدات التي يتواجد فيها لاجئين سوريين، كالريحانية وكلس، اللاجئين خارج المخيمات منتشرين في أمكان متعددة في المدن والقرى القريبة من الحدود، وهناك البعض و مدن كاسطنبول وأزمير، أما أماكن التواجد خارج المخيمات فهي بولاية هاتاي في كل من مدينة انطاكية والريحانية، وغازي عنتاب، كلس، أورفه، أضنة، ومرسين، والناس هناك من الشرائح الاجتماعية المختلفة التي تندرج من ذوي الدخل المحدود، وعدد محدود من أصحاب رؤوس الأموال، أما الأطباء والمهندسين والأساتذة وغيرهم من الأشخاص المثقفين فهم ممن لا يوجدون إلا نادرا داخل المخيمات.

يتضح أن خارطة توزع الفئات الاجتماعية السورية الطالبة للجوء في تركيا، تشمل مختلف شرائح المجتمع السوري، من أساتذة وعمال وتلاميد، وأطفال، ونساء، كما أن هذه الخارطة، من سماتها أنها مختلفة جغرافيا من حيث المناطق والمدن التركية التي توجه لها اللاجئون لاستعابهم واحتوائهم من ويلات الحرب، كمدن الحدود السورية- التركية، أو المدن الداخلية، والميزة المشتركة لهذه الخارطة أنها حاملة لخطوط واضحة في تفسير ظاهرتي اللجوء والهجرة القسرية، هي خطوط إنعدام الأمن وغياب الإستقار السياسي كدوافع ظاهرة لتنامي هاتين الظاهرتيين.

في ذات السياق، يمكن إبراز أوضاع اللاجئين السوريين انطلاقا من كشف سياسات الحكومة التركية تجاههم، في مختلف القطاعات والأصعدة (حيدر عطارد، جاك جراح وآخرون، د س، ص48):

على الصعيد الإغاثي: تقوم الحكومة التركية على توزيع الحصص الغذائية على اللاجئين السوريين في المخيمات، وهي عبارة عن المواد الغذائية الأساسية من شاي وسكر ورز وسمن وغيره، وفي بعض المخيمات مثل: كلس توزع عليهم بعض المبالغ المالية لشراء الحاجات

الخاصة تقدر بنحو 200 ليرة تركي للعائلة ولكن ليس بشكل مستمر، وكذلك يقوم الهلال التركي بتوزيع الحصص الغذائية والمعونات الإنسانية المختلفة.

على الصعيد الصحي: هناك بعض المستوصفات والنقاط الطبية داخل المخيمات وفي الحالات الطارئة هناك سيارة إسعاف تقوم بنقل المرضى إلى المستشفيات، الوضع في كل مخيم يختلف عن الآخر بحسب الطبيعة الجغرافية للمخيم، فعلى سبيل المثال مخيم يبلادغى والتنوز يوجد في الجبال في منطقة المصايف، أما مخيم أورفة فهو بمنطقة صحراوية حيث هناك العقارب والرمال التي تؤثر على كبار السن والأطفال، وتؤدي لكثير من الأمراض الصدرية والتنفسية.

على الصعيد التعليمي: في مخيمات اللجوء مثل: (بخشين، التنوز، يبلادغى) ليس هناك أي مكان لتعليم الأطفال أو أي مركز ثقافي أو مكتبة عامة، وكل الأطفال الموجودين هناك يعانون من فقدان حقهم في التعليم فقد انقطعوا عن مدارسهم في هذه المخيمات، ويرغبون أن تقوم الحكومة التركية بمساعدتهم بتأمين مناهج سورية وتجهيز مكان ومستلزمات التدريس لكي يقوموا هم بعمل ذلك اعتمادا على بعض الأساتذة أو ممن لديهم شهادات معاهد أو بكالوريا لتعليم الأطفال، ولكن حدث ذلك، فقط في الريحانية، حيث قامت الحكومة التركية بإحضار المناهج السورية وطلبت من السوريين المقيمين بتدريس اللاجئين السوريين.

على الصعيد القانوني: ليس هناك أي منظمة أو جمعية حكومية أو غير حكومية تقوم بتقديم المعلومات الضرورية للاجئين، حول حقوقهم ووضعهم القانوني، والسبب في ذلك أن الحكومة التركية كما قالت اللاجئين مجرد ضيوف وليس لهم الحق المطالبة بحقوقهم كلاجئين، لأن اللاجئين كانوا يطالبون بشكل طبيعي دون أن تقوم أي منظمة بتوضيح ماهية حقوقم ووجباتهم في بلد اللجوء.

إنطلاقا من مقاربة الأمن الإنساني نستطيع القول أن ظاهرة الهجرة واللجوء، يجب أن ينظر إليها من كافة الزوايا الإنسانية والأخلاقية، والجوانب القانونية، والسياسية، والاجتماعية، كمنظار تحليلي ذو شمولية لمختلف الأبعاد الناتجة عن الظاهرة، بالتالي فإن على واضعي السياسيات في الحكومة التركية، مراعاة الواقع الذي فرضته الظاهرة ونتائجها، حتى يتم وضع رؤية هادفة في إستعاب طالبي اللجوء، والتوظيف الإيجابي للظاهرة، من منطلق معالجة الأسباب الحقيقة في إيجادها، أي المساهمة في إنهاء الحرب في سوريا، من خلال الدعم اللامشروط الذي يمكن أن تقدمه الحكومة التركية للمجتمع السوري المهجر قسرا من وطنه.

ب-التحديات الرئيسية للاجئين السوريين في تركيا: تبرز التحديات الرئيسية فيما يتعلق بحالة اللاجئين من سوء الأحوال المعيشية، وعدم التنسيق والكفاءة من قبل البيروقراطية التي يمثلها أعضاء المجتمع السوري، وأخيرا إمكانية التوتر الاجتماعي والطائفي وعدم وضوح المستقبل (SYRIAN REFUGEES IN TURKEY, 2016, p5):

انعدام الوضوح بشأن وضع اللاجئ: عدم الوضوح من الناحية القانونية، بحيث يخضع اللاجئون السوريون حاليا "للحماية المؤقتة"، وهو الوضع الذي يمنحهم إمكانية الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والمساعدة القانونية، من خلال بطاقة هوية مؤقتة، وهذا الوضع يخص فقط اللاجئين السوريين المسجلين والمعترف بهم في مراكز اللجوء.

تتفاقم مشاكل اللاجئين: بسبب عدم توفر قنوات اتصال واضحة بين اللاجئين السوريين والسلطات المحلية إلى الحكومة التركية، ما يجعل اللاجئون السوريون يعمدون إلى المطالبة بفرصهم وحقوقهم من خلال كلمة الشارع ووسائل الإعلام الاجتماعية، أو البحث عن فرص أخرى بالهجرة إلى أوروبا.

البيروقراطية–غياب التنسيق والكفاءة: ينظر اللاجئون السوريون إلى البيروقراطية التركية كحاجز وعائق لحياتهم الاجتماعية والثقافية، على سبيل المثال هناك تناقضات إدارية عند فتح حساب مصرفي، لتصريح إقامة مطلوب حساب مصرفي للحصول على تصريح إقامة في حين هناك حاجة إلى تصريح إقامة لفتح حساب مصرفي.

البطالة وظروف المعيشة السيئة: تعتبر واحدة من أكبر العوائق أمام الاندماج الاجتماعي للاجئين السوريين في المجتمع التركي، حيث لم يتمكن اللاجئون السوريون من الحصول على تصاريح عمل جديد (تم اعتماد تشريعات لمنح تصاريح عمل اللاجئين السوريين في كانون الثاني/ يناير 2016)، ولكن تنفيذه قد يستغرق مزيدا من الوقت، فاللاجئ السوري يفتقر للقدرة على العمل بشكل قانوني، فكان البديل الوحيد العمل بشكل غير قانوني مقابل أجور منخفضة، دون أي استحقاقات أو متيازات اجتماعية، وهذا ما يجعل اللاجئين السوريين، عرضة للاستغلال، بحيث هناك تكهنات بأن عمالة الأطفال قد تضخمت مع تدفق اللاجئين السوريين، إلى جانب ذلك، فإن التوسع في القوى العاملة غير القانونية يؤثر أيضا على آفاق العمالة في المجتمعات المضيفة.

فالعبء الاقتصادي والاجتماعي لوجود اللاجئين، أصبح ينظر إليه أنه سبب ارتفاع معدلات البطالة وتكاليف المعيشة للمواطنين الأتراك وارتفاع الجريمة والبغاء، على سبيل المثال أن ممارسة تعدد الزوجات تعتبر جريمة من قبل القانون المدني التركي، لكن وافقت اللاجئات السوريات على أن يصبحن مواطنات في تركيا، بالزواج في سن مبكرة، وذلك ما انتشر في المقاطعات الجنوبية الشرقية من ماردين وشانلي أورفا، وقد أفادت منظمة غير حكومية تسمى "كليس منصة " أفادت أن 4000 من النساء السوريات أصبحن منذ مارس 2012 في مكانة الزوجة الثانية أو الثالثة ، و هو ما يرفضه القانون التركي(souad ahmadoun, 2014, p2)

مخاطر التوتر الاجتماعي والتطرف الطائفي: لقد أثار الصراع السوري التوترات الطائفية في تركيا، وكان هذا هو الحال بصفة خاصة في المقاطعات الجنوبية لتركيا، في مقاطعات مثل: هاتاي، وهي مقاطعة مختلطة الديمغرافية، بما في ذلك الأتراك والأكراد والسنة والعلويين العرب، ومقاطعة تينس التي تعكس الطائفة والعرقية في الجانب الآخر (الشركس، الأرمن، العرب)، ومع ذلك فإن الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين في تركيا من العرب السنة، أما العلويين العرب فمعظمهم من المسلمين العلمانيين، ويبلغ عددهم 1.5 مليون نسمة، ويمثلون أكبر أقلية عربية تقطن المنطقة الحدودية التركية مع سوريا، وهم يعتبرون إلى حد كبير نظام الأسد وعارضوا بشدة سياسات أنقرة تجاه سوريا (The Same reference).

يعبر السكان المحليين في تركيا عن عدم ارتياحهم بشأن تدفق السوريين إلى مدنهم، فعلى سبيل المثال في مدينة عازي عنتاب، كانت هناك هجمات استهدفت اللاجئين السوريين ما سبب وجود فوضى وغياب الثقة بين الطوائف، ويرجع ذلك إلى تصور السكان المحليين أن اللاجئون

السوريون أصبحوا " عبء " وتجاوز " الضيوف " وأنهم يشكلون خطرا أمنيا واجتماعيا، يستلزم على المجتمع التركي المحلي أن يلجأ إلى الدفاع عن النفس، بالتالي فإن انعدام الثقة بين الشباب السوري، بالإضافة إلى انعدام الأمن الاقتصادي، هي من بين الأسباب الرئيسية التي قد تدفع الشباب السوري إلى الانخراط في التنظيمات المتطرفة، والتجنيد في صفوف جماعات الإرهاب(SYRIAN REFUGEES IN TURKEY, 2016, p6) .

نستنتج أن اللاجئين السوريين الذين إعتقدوا أنهم سيتخلصون من كل إفرازات الحرب وتداعياتها، على مستويات الأمن والحياة الاجتماعية والاقتصادية، قد بنوا فرضيتهم هذه على فرص ضائعة وخاطئة، حيث وجدوا صعوبة كبيرة في تحقيق أمنياتهم في العيش الكريم والأمن داخل المجتمع التركي، وذلك نظير ما وجدوه من تحديات عويصة إستعصى معها تحقيق الإستقرار والإنسجام الإجتماعي المطلوب، تكييفا مع واقعهم الجديد الذي فرضته الحرب وتبعاتها.

انطلاقا من دراسة التحديات التي تواجه اللاجئين السوريين في تركيا، فقد نتج عن أزمة اللجوء هذه عديد النتائج والآثار الاجتماعية والثقافية والاقتصادية على كلا الطرفيين (اللاجئين السوريين والمجتمع المحلي التركي)، والتي تبرز كالتالي Oytun Orhan, ORSAM) (Researcher, 2015, p9:

أ-الآثار الاجتماعية والثقافية للاجئين السوريين على تركيا:

- الاختلاف في الثقافات واللغات وأساليب الحياة، يجعل التكامل الاجتماعي أكثر تحديا.
- التأثير على القيم المجتمعية والهياكل الأسرية: ففي تقرير أعدته منظمة " أورتك أكيل"، وهي مبادرة محلية تتألف من متطوعين من سكان مدينة كيليس، يقدم تحليلا وافيا لمدى تأثير اللاجئين السوريين على المجتمع التركي، على سبيل المثال، تعدد الزوجات والزواج المبكر شائع في سوريا، ولكن يحضره القانون التركي، وفي ظل أزمة اللجوء وجدت النساء السوريات في الزواج ومصاهرة الأتراك، إستراتيجية مفيدة للحفاظ على الأسرة والعيش الكريم في ظل ما فرضته ظروف اللجوء(Osman Bahadır Dinçer, Vittoria Federici,2013, p29).
- وجود بيئة مناسبة للاستغلال والعرق، وانتشار عمالة الأطفال.
- تنامي مستويات الاستقطاب الطائفي.
- الظروف المعيشة الصعبة ونقص الفرص التعليمية.

ب-الآثار الاقتصادية للاجئين السوريين على تركيا:

- حدثت زيادة في التضخم في المدن الحدودية.
- توظيف العمال غير القانونيين ينتشر بشكل خاص بين الشركات الصغيرة.
- حدثت زيادة في الإيجار والأسعار، ونتيجة لذلك، فإنه غالبا ما يكون صعبا العثور على إيجارات بأسعار معقولة.

إن نتائج ظاهرتي اللجوء والهجرة كانت لها آثار كارثية على المجتمع التركي، وعلى اللاجئين السوريين أنفسهم، وإن إختلفت درجة وحجم النتائج، لكنها تشترك في كونها مست جميع

الأطراف(المجتمع التركي وسياسيات حكومته، واللاجئيين السوريين)، وضربت في كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

المحور الثاني. التقاطع الهوياتي بين المجتمع التركي والمجتمع السوري

هناك من يحدد مفهوم الهوية بالعودة إلى الأصل القومي أو حصرها عليه، وهناك من يعود إلى الأصل الديني أو المذهبي أو الجنسي، وليس هناك من شك أن هذه الجوانب تشكل عناصر من هوية الإنسان الفرد لكنها لا تشتمل على كامل مرتكزات هوينه، فالهوية هي الإعلاء من شأن الإنسان الفرد، بما هو ذات مستقلة وحرة، والهوية في اللغة مشتقة من الضمير " هو"، ويشير مصطلح الهوية واقعيا إلى ما يكون عليه هذا الإنسان الفرد أو ذاك، أي من حيث تشخصه وتحقيقه في ذاته وتميزه عن غيره، و هو وعاء الضمير الجمعي في الوقت عينه لما يشمل عليه من قيم وعادات ومقومات تكثف وعي الجماعة، وإرادتها في الصمود والتحدي والحياة، والمفهوم الضيق للهوية، سواء أحلناه إلى أصل قومي أو ديني أو مذهبي، أو إنكار لحرية الفرد واستقلاله، وهو بالتالي إقصاء للآخر على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية (إبراهيم قيسون، 2017، ص6).

إن مفهوم الهوية متعلق بمفهوم الثقافة ، فهو مفهوم ثقافي تاريخي يتكون لدى الفرد من خلال الثقافة التي يحيا فيها، فدور الثقافة بكل ما تحمله من معاني، هو تكريس لهوية ثقافية من خلال عملية تمثل عاطفي واجتماعي مع عملية اندماج تاريخية وثقافية ونفسية واقتصادية وتستغرق زمنا طويلا مما يؤكد أهمية التاريخ في خلق الهوية الثقافية بصفته المنشأ الذي تنمو وتتطور فيه لتشكل في نهاية المطاف هوية ثقافية معينة نتيجة انتمائها لأمة معينة، بحيث يقول الدكتور " منير الرزار":(التراكم التاريخي ضروري لصنع الهوية الثقافية لأنها في النهاية هي المستوى الناضج الذي بلغته المجموعات البشرية نتيجة تفاعل قرون طويلة بين أفرادها وبين الظروف الطبيعية والتاريخية التي مرت بها والتي نسجت فيما بينها روابط مادية وروحية مشتركة أهمها وأعلاها رابطة الدين واللغة)، بالتالي فإن الهوية والثقافة وحسب ما أثبتته الدراسات السوسيولوجية والأنثربولوجية أن الهوية هي الإحساس بالانتماء إلى جماعة أمة ، وأمة لها من الخصائص والمميزات الاجتماعية والثقافية والنفسية والمعيشية والتاريخية التي تعبر عن كيان ينصهر وينسج في بوتقة جماعية بأكملها وبذلك يصبحون منسجمين اجتماعيا ومتفاعلين ثقافيا وحضاريا تحت وطأة تلك الخصائص والمميزات (رحيمة شرقي، 2013، ص193).

يمكن القول أن الهوية والثقافة، تأخذان كافة المظاهر المعنوية والمادية التي تعبر عن حضارة أو كينونة وجوهر الكائن والشيء، كالرموز والإشارات، والتراث ببعده المادي والمعنوي، وهوية الإنسان مثلا في تاريخه ولغته ودينه والجغرافيا التي نشأ فيها وينتمي إليها، وتأخذ هذه الهوية عدة أشكال ومظاهر، والتي تكون مرتبطة بثقافة شعوبها ورؤيتها للآخر، أي المرجعية الثقافية هي التي تحكم ثنائية العلاقة بين الأنا والآخر، ومختلف الرؤى والتصورات حول العالم.

بالنسبة لمحددات التقاطع الهوياتي الثقافي للمجتمع السوري والمجتمع التركي ، تبرز أهم ملامحه كالتالي (قيس تمام، 2015، ص114):

أولا-محددات الداخل في التقارب والتجاذب:

الخصائص المجتمعية: لقد أيد الأتراك مقاربة اقتصادية لمشكلاتهم الداخلية، فأدى ذلك إلى تركيز الاهتمام على دور السياسة الخارجية في التحديث والتنمية، وتعزيز مبادئ البراغماتية وتصفير المشاكل مع الجيران، وسورية منهم، بحيث برز توجه إلى إبراز المعطيات والمصالح الاقتصادية المشتركة، انطلاقا من تفعيل مختلف السياسيات الداخلية والخارجية.

التماسك الاجتماعي ومستوى التطور القومي: بالنسبة لتركيا فقد تبنت الخيار الأمني وليس السياسي، في التعاطي مع القضية الكردية، أما سورية يمكن ملاحظة تطورين مهمين على هذه الصعيد: الأول هو الانفتاح على الاتجاهات السياسية المحلية، وإمكان إشراكها في الحياة السياسية، والثاني هو الانفتاح على الحالة الكردية المحلية، بالتالي فعلى مستوى التماسك الاجتماعي ومستوى التطور القومي فإن سورية وتركيا تشهدان نسبية لجهة القبول بالتعدد السياسي، ومن ثم الثقافي، على أن مستوى التطور القومي يبدو متقاربا نسبيا لجهة تأكيد الدولة الوطنية في سورية، والدولة وفق مبادئ أتاتورك في تركيا.

ثانيا-محددات الخارج في التقارب والتجاذب:

الجغرافيا السياسية: تشكلت سورية وتركيا الحديثتان في مجال جغرافي وتاريخي وثقافي متقارب، وقد قارب ذلك ما أمكن بين الأطراف، أو قلل من مخاطر التوتر، فعلى مستوى البيئة البينية، فإن عوامل الجذب في العلاقات بينهما تظهر عبر تراكم التوتر في العلاقات بين سورية وتركيا على مسار طويل من السياسات العدائية التي تأسست بدورها على عدد كبير من عوامل التنافر، مثل: الذاكرة التاريخية، والنزاع على الجغرافيا، والموارد المائية، ومشكلة الأكراد، والسياسة الإقليمية.

القومية: تشترك القوميتان العربية السورية والتركية في ظروف النشوء والتكوين، ويبدو أنهما اتسمتا منذ البداية بالاندماج والتكامل، وعلى الرغم من عوامل التنافر الكثيرة على المستوى القومي، إلا أن ثمة في المقابل اتجاهات تقارب وتجاذب، بحيث ثمة عوامل تقارب ملحوظة في التنوع العرقي والإثني والمذهبي على طرفي الحدود بين سوريا وتركيا، وهناك علاقات نسب ومصاهرة وقرابة دم بين البلدات الواقعة على طرفي الحدود بين البلدين، فمثلا تعتبر تركيا الراعية التاريخية والسياسية والثقافية لتركمان سورية، في الشمال السوري قرب الحدود(سعيد الحاج، 2016، ص4).

القوة: قد يكون من الصعب تعيين اتجاهات تقارب وتجاذب بصدد محدد القوة والميزان العسكري بين سورية وتركيا، إلا أن الطرفين يدركان الثمن الفادح للحرب – كل وبحسب تجربته – والعبء المركب ومتعدد الأشكال الذي ينتج عنها ولذا فإنهما يحاولان تداركهما ما أمكن، وإذا كانت تركيا هدت مرارا باستخدام القوة العسكرية تجاه سورية ، إلا أنها اتبعت سياسة مختلفة ثبتت جدواها من حيث نتائجها، وهي شكل من أشكال الردع، تسميه الدراسات الإستراتيجية " بالردع بالتطمين " أو المصالحة والتهدئة، كما أن الحدود التي يفرضها المجتمع الدولي على العمل العسكري، والقيود المفروضة – نسبيا – على سياسات التسلح، والتعاون العسكري والأمني بين الدولتين، سواء في مجالات التدريب والتصنيع العسكري والمعلومات، أو في التنسيق الأمني

في موضوع احتواء الحركة الكردية، وأيضا محاربة الإرهاب والعنف السياسي والديني، هي معطيات تدفع الدولتين إلى حصر وتوازن الهواجس والمخاوف، فضلا على تفاوت الخبرة العسكرية، هي عوامل تساهم بفاعلية نحو خلق هوية أمنية مشتركة، وبيئة ثنائية غير مواتية للعمل العسكري، وتدفع إلى تسكين جبهات الخلاف ولو مؤقتا.

الاعتماد المتبادل: رغم عدم الاستقرار الإقليمي، فإن كل من سورية وتركيا لم تفرض الواحدة على الأخرى إجراءات عقابية ذات طابع اقتصادي، أو المقاطعة التجارية، أو الطلب من حلفائهما اتخاذ اجراءات من هذا القبيل، بل أخذ كل منهما يحرص في أوج الأزمات على تعزيز وتطوير العلاقات التجارية بينهما.

يبرز جليا أن كل مقومات التالقي والتناقح متوفرة في الثافتيين التركية والسورية، و ذلك من منطلق القول في ضرورة تعزيز القواسم الداخلية والخارجية المشتركة بين البلدين، إذ لا يمكن تجاهل الخلفية التاريخية التي تشير إلى التعايش والإنسجام الذي كان حاضرا في الماضي، بالتالي لا يمكن إغفال العامل التاريخي في إستحضار مقومات الهوية من أجل العيش المشترك، وتجاوز مخلفات الحرب وتداعيتها، التي عصفت بحياة المجتمع السوري ومستقبلة.

نحاول في المحور الأخير الموالي من الدراسة استكشاف السياسات التركية في خلق فرص الدمج الإجتماعي للاجئيين السوريين على الأراضي التركية، و مدى فعالية تلك السياسيات على مختلف الأصعدة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، في تحسين أوضاع اللاجئيين السوريين.

المحور الثالث. مرتكزات الدمج الاجتماعي وبناء الهوية الثقافية للاجئين السوريين

مع وجود اللاجئين السوريين على الأراضي التركية، الذين تحولت إقامتهم من الحماية قصيرة الأجل إلى الوجود الطويل الأجل، برزت عديد وجهات النظر حول السياسات الواجب إتباعها، أما الواقع الجديد الذي فرضه اللاجئين السوريين على تركيا، فكان ضرورة العمل على تحقيق التكامل الاجتماعي والثقافي للاجئين السوريين، وهو ما شكل في المقابل تحديا كبير للسياسة التركية، من خلال تفعيل أدوات الدمج الاجتماعي في توفير فرص التعليم والأعمال التجارية، وتعزيز دور المجتمع المدني(Sebastien Babaud, 2016, p7–8).

فرص التعليم: هناك حوالي 700.000 طفل في سن الدراسة بين اللاجئين السوريين في تركيا، ويمكن للأطفال السوريين الالتحاق بالمدارس الحكومية والتعليم المؤقت، فمثلا مدرسة " تيس" (التي تخضع لإشراف وزارة التربية والتعليم)، لا تلبي كافة مطالب تعليم اللاجئين السوريين، ففي وسط مدينة أضنة يوجد 40.00 من الأطفال السوريين في سن الدراسة، ولكن حوالي 10.000 خارج المدرسة، والأمر أكثر تعقيدا ومعاناة في المناطق الريفية، و تشير الأرقام الصادرة عن مكتب رئيس الوزراء التركي، أنه كان ينبغي أن يكون ما مجموعه 450.000 طفل سوري مسجل في المدارس بحلول شباط/ فبراير 2016، والعمل على فتح مدارس جديدة بتأطير المعلمين السوريين.

كما نشير أن الاستجابة لأزمة اللاجئين حول فرص التعليم برزت في المبادرات التي بدأت عام 2015، والتي استمرت وتوسعت من خلال بناء المدارس وتوسيع القدرات الوطنية للاستفادة من المدارس التركية، ودعم حوافز المعلمين والتدريب، والمساهمة في توفير تكاليف المؤسسات

التعليمية وتوفير الدعم المادي بما في ذلك النقل المدعوم للطلاب للوصول إلى مرحلة التعليم المبكر والتعليم الابتدائي ثم مرحلة التعليم الشامل، من خلال إيجاد برامج تعليمية عصرية، بالتعاون مع مختلف المؤسسات والجهات الفاعلة، كتوفير برامج تعليم اللغة التركية للأطفال والشباب والكبار في صفوف اللاجئين السوريين، بهدف تسهيل التكامل الاجتماعي، والقدرة على الاندماج والتواصل مع المجتمع المحلي التركي (UN High Commissioner for Refugees, 2016, p45–46).

خاصة أن غالبية المهجريين قسرا من سوريا إلى تركيا من الأطفال والنساء، الذين يستوجب رعايتهم، وتوفير لهم النظام التعليمي المناسب، وفرص الالتحاق بالمدرسة لمواصلة تعليهم، الذي حرموا منه في بلدهم، نتيجة ظروف الحرب ومآسيها الإنساني، في ذات السياق، كذلك من العوامل المساعدة على التقارب الهوياتي بين الثقافتين السورية والتركية، في سبيل تجاوز أزمة اللجوء وما نجم عنها من تحديات اجتماعية وثقافية واقتصادية، ما يلي (Sebastien (Babaud, 2016, p9-10:

فرص العمل: هناك طلب كبير لعمل اللاجئين السوريين، الذي يجري الاعتراف به من قبل دوائر السياسة التركية، وقد بدأت وكالة العمل التركية على وضع خطة شاملة لتحديد القطاعات التي تحتاج إلى المزيد من قوة العمل، ورسم خريطة توزيع العمال السوريين في جميع أنحاء تركيا، وأيضا وضع خطة عمل لجعل التدريب المهني متاحة لكافة اللاجئين السوريين، لإرساء حقهم في العمل، ومن أجل وضع إستراتيجية تكامل اقتصادي شامل،على أساسها تتحدد خطوات لتمكين القدرة الاقتصادية للاجئين السوريين، فتوظيف القوى العاملة السورية يساهم في تشجيع العمل المحلي التركي ونمو الاقتصاد في المناطق الحدودية خاصة في المحافظات التي لديها أكبر عدد من اللاجئين السوريين.

جهود المجتمع المدني لتخفيف التوترات الاجتماعية: من المقبول إلى حد كبير أن التحاق الشباب السوري في التعليم، وفي الانخراط في الحياة الاقتصادية، هو أمر ضروري لإدماجهم الاجتماعي، وفي ذلك يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تلعب دور مهم في مساعدة المجتمع السوري على التواصل بشكل أفضل، كالمساعدة على صياغة الرسائل والاحتياجات، وصياغة الراويات المضادة لمعالجة التصورات السلبية التي قد تؤثر في عملية الاندماج الاجتماعي، وتؤدي إلى توترات اجتماعية.

دور وسائل الإعلام: يبرز دور وسائل الإعلام في تحدي التصور السلبي نحو السوريين (تجاوز الضيوف)، من خلال تسليط الضوء على النتائج الايجابية في تحقيق الاندماج الاجتماعي للاجئين السوريين، ومحاربة اللغة المعادية لإحداث التوترات.

بالتالي فإن عملية الدمج الاجتماعي للاجئين السوريين في المجتمع التركي، ومن منطلق الواقع الجديد الذي فرضوه على تركيا ، فهي تحتاج لعديد الأدوات الاجتماعية والثقافية، من خلال إحياء روابط الهوية المشتركة في الثقافة والتاريخ والجغرافيا، والتي تمثل مسهلا لتجاوز كافة العقبات التي من شأنها أن تمنع التكامل والتواصل الاجتماعي والثقافي بين المجتمع التركي والمجتمع السوري، والنظر إلى ظاهرة اللجوء والهجرة من منظار شامل تجسدة مقاربة الأمن الإنساني،

بكافة الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعدم إختزال الظاهرة فقط في بعدها الإنساني، والنظر إلى اللاجئين أنهم محتاجون ومتشردون فوق أرض ليست لهم.

خاتمة:

لقد شكلت أزمة اللجوء والهجرة القسرية للاجئين السوريين إلى تركيا، عديد التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، فقد فرض واقع جديد على المواطن السوري الذي أصبح لاجئا يبحث عن الحماية القانونية والرعاية الاجتماعية، من توفير فرص التعليم والعمل والخدمات الصحية والنقل، بحيث أصبح اللاجئ السوري يبحث عن ذاته وهويته في المجتمع المحلي التركي، ليشكل بذلك واقعه الجديد ملامح معضلة الهوية الثقافية، متعددة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، انطلاقا من حدوث التحول الاجتماعي والثقافي الذي ألفه في مجتمعه الأم (سورية)، ليجد نفسه تحت وطأة ظروف الحرب الأهلية التي تعرفها سورية منذ بداية عام 2011، ملزم على إيجاد قواسم الحياة المشتركة لتحقيق الانسجام الاجتماعي والانخراط الثقافي مع المجتمع التركي، قصد تجاوز كافة التحديات التي تفرضها أزمة اللجوء وتداعيات الحرب الأهلية في سورية.

تبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الورقة البحثية، كالتالي:

- إن واقع اللاجئين السوريين في تركيا، يعرف عديد التحديات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.
- تبرز ملامح معضلة الهوية الثقافية للاجئين السورين، انطلاقا من الآثار الاجتماعية والثقافية التي أنتجتها أزمة اللجوء والهجرة القسرية.
- تلتقي الثقافتان التركية والسورية في مجموعة من الخصوصيات الثقافية والحضارية والتاريخية.
- إن التقاطع الهوياتي والثقافي للمجتمع السوري والتركي، يعزز ويدعم سياسات الحكومة التركية في تفعيل أدوات الدمج الاجتماعي للاجئين السوريين على أراضيها.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم قيسون(2017)، تركيبة المجتمع السوري وحياته اليومية، طوران للأبحاث والدراسات الإستراتيجية.
2. حيدر عطارد، جاك جراح وآخرون(د س)، تقرير النازحون في سورية واللاجئون السوريون في (لبنان، الأردن، تركيا، العراق، مصر)، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.
3. رحيمة شرقي(2013)، الهوية الثقافية الجزائرية وتحديات العولمة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع11.
4. سعيد الحاج،(206)، محددات السياسة الخارجية التركية إزاء سوريا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات.
5. شيلي كالبرتسون(2015)، لؤي كونستانت، تعليم أطفال اللاجئين السوريين: إدارة الأزمة في تركيا ولبنان والأردن الولايات المتحدة الأمريكية: مؤسسة RAND.
6. فاطمة أودينة(2017)، أزمة اللاجئين السوريين: بين المأساة الإنسانية وفشل الحلول الدولة، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية.
7. قيس تمام(2015)، العلاقات السورية–التركية: الواقع واحتمالات المستقبل، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة دمشق، سوريا.

8. Sebastien Babaud(2016),SYRIAN REFUGEES IN TURKEY: CHALLENGES TO AND OPPORTUNITIES FOR LONGER-TERM INTEGRATION,MEETING EVALUATION, NO.1.
9. UN High Commissioner for Refugees(2016), IN RESPONSE TO THE SYRIA CRISIS , TURKEY, Regional Refugee & Resilience Plan.
10.Souad Ahmadoun(2014),Turkey's Policy toward Syrian Refugees,Domestic Repercussions and the Need for International Support.
11.Oytun Orhan, ORSAM Researcher, Sabiha Senyücel Gündoğar(2015), EFFECTS OF THE SYRIAN REFUGEES ON TURKEY, TURKEY ORSAM.
12.Osman Bahadır Dinçer, Vittoria Federici, Elizabeth Ferris(2013),TURKEY AND SYRIAN REFUGEES: THE LIMITS OF HOSPITALITY, BROOKINGS.